



تقرير عن:

ندوة «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق»

الشارقة، ٢٣-٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥

المنطقة العربية. ولذلك أصبحت أزمة البحث العلمي العربي من المظاهر الرئيسية للتخلف العربي، ومن عوامل استمراره الأساسية، ومظاهر مؤشراتها العديدة متجسدة في الميزانيات المخصصة للبحث العلمي، وغلبة البيروقراطية على عمل كثير من المؤسسات البحثية، وضعف إسهام العرب في مجال النشر العالمي، ووجود فجوة بين مراكز الأبحاث والأجهزة التنفيذية، واتساع الفجوة الرقمية التي يعانيها البحث العلمي العربي قياساً بالعالمي.

عقد مركز أبحاث الخليج (دبي) بالتعاون مع الجمعية العربية للعلوم السياسية (القاهرة) ندوة مشتركة عن «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق» في فندق الميليوم - الشارقة، وذلك خلال يومي ٢٣ و٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. حضر الندوة رئيس الجمعية ونائب الرئيس والأمين العام وأعضاء اللجنة التنفيذية والهيئة الإدارية وبعض من أعضاء الجمعية.

- ١ -

وأكد في ختام كلمته أن فكرة الندوة وأهميتها تجسدت في الفكرة الأساسية القائمة على كون مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي منشغلة بتنظيم المؤتمرات والندوات في كثير من الموضوعات، ولكن هذه المراكز - وعلى الأقل في السنوات الأخيرة - لم تعقد ندوة علمية موسعة لمناقشة أحوالها وأوضاعها ومشكلاتها،

بدأت الندوة بكلمة لرئيس مركز أبحاث الخليج أ. عبد العزيز بن صقر أوضح فيها أهمية البحث العلمي كونه من المتطلبات الرئيسية لتحقيق النهضة والتقدم، ومقياساً لمدى تقدم أمة ما أو تأخرها، لكنه لا يأتي ضمن الأولويات في

البحثية من حرية واستقلال.. وحدد في ذلك القضية الرئيسية التي تجمع الاثنين، والتي يعتبرها المشكلة الأساسية التي تواجه مراكز البحوث في غالبية دول العالم، بما في ذلك الدول الديمقراطية المستقرة، وهي وجود فجوة بين مراكز البحوث، من ناحية، وصناع القرار، من ناحية أخرى.

وتنبع هذه الفجوة من اعتبارات موضوعية ترتبط باختلاف دور متخذ القرار عن الباحث، فالمسؤول الحكومي، أو متخذ القرار عليه أن يتخذ القرار في وقت محدد، وتحت ضغط العجلة، وفي بعض الأحيان في غياب كل المعلومات الممكنة عن الموضوع، وبخاصة في ظروف الأزمات، وهو لا يتمتع برفاهية الباحث في الاستمرار في بحثه أو دراسته من دون شعور بضغط الوقت. هذا الفارق الموضوعي يمكن أن يؤدي مع عوامل أخرى إلى اتساع الفجوة. فكثير من متخذي القرار لديهم الاعتقاد بأن نتائج البحوث السياسية لا تفيدهم كثيراً، وأنه يغلب عليها الطابع النظري من دون أن يكون لها قيمة عملية واضحة، وأن موضوعاتها ليست هي القضايا الأكثر عجلة أو إلحاحاً على صناع القرار.

وبعد أن أكمل د. علي الدين هلال طرح أفكاره، ذكّر الحضور بأن القضايا المتعلقة بالصلة بين مراكز البحوث من ناحية، وهيئات الدولة والمجتمع من ناحية أخرى، يجب ألا ينسينا أن هذه العلاقة تتم في إطار سياق دولي جديد هو العولمة، وهو يطرح تحديات جديدة تتعلق بتأثير

ومكانتها البحثية العلمية بين المراكز الأخرى الإقليمية والعالمية المتخصصة في الشؤون السياسية والإستراتيجية.

توزعت محاور هذه الندوة القيمة على خمس جلسات في يومي الندوة، ففي اليوم الأول ٢٣ تشرين الثاني/ نوفمبر، كان المحور الأول في الجلسة الأولى للأستاذ الدكتور علي الدين هلال (أستاذ العلوم السياسية في جامعة القاهرة، ورئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية) فقدم بحثاً بعنوان: «دور مراكز البحوث في تدعيم عملية صنع القرار والسياسة العامة وخدمة المجتمع» مستعرضاً أهم الأفكار الواردة فيه، والتي بدأها بالإشارة إلى ازدياد أهمية دور مراكز البحوث والدراسات كونها تعبيراً عن انتقال البحث العلمي من مرحلة الفرد الباحث إلى مرحلة الباحث المؤسسة، مصنفاً مراكز البحوث وفقاً لغير معيار (التوجه السياسي، مجال الاهتمام، التبعية التنظيمية، التمويل، أساليب العمل).

وتطرق أيضاً إلى أدوار مراكز البحوث السياسية والإستراتيجية، وفي مقدمتها الإبداع، وتوليد الأفكار، والرؤى الجديدة، مع إسهامها في نشر الأفكار وترويجها لدى الرأي العام، إضافة إلى ترشيد عمليتي اتخاذ القرار، وصنع السياسات العامة.. وركز د. هلال في طرحه على اختلاف العلاقة بين مراكز البحوث وكل من هيئات الدولة والمجتمع محدداً ذلك وفقاً لطبيعة المركز، وشكل النظام الحاكم، ومدى ما يمنحه للمراكز

معروف وذو شفافية، يسعى لزيادة البحث العلمي في بلده، وغالباً ما يقوم بذلك رجال الأعمال والأغنياء، وهذا التمويل لا يتدخل بتاتاً في توجهات المراكز وسياساتها العامة، وهو ما يؤكده النظام الداخلي لهذه المراكز. أما التمويل غير المعروف (الموجه) من قبل أشخاص معينين أو دول – تحت ستائر مختلفة تبحث عن مواضيع محددة – فإنه يجعل من المراكز أداة من أدوات سياسات هذه الدول واستراتيجياتها، فتخدم أهداف الممول، وتصبح ذات تبعية واضحة من حيث تدري أو لا تدري، وهذا أخطر ما يواجه البحث العلمي العربي.

وعرضت الباحثة سهيلة عبد الأنيس (من بيت الحكمة – العراق) بيت الحكمة نموذجاً للمؤسسة بحث علمي للدراسات السياسية والاستراتيجية العراقية، تمويلها الأساسي من الدول المرتبطة مباشرة بديوان الرئاسة للنظام السياسي السابق ما قبل الاحتلال الأمريكي.

واستطاعت هذه المؤسسة الفكرية والبحثية ذات الاختصاصات المختلفة أن تخدم عملية صنع القرار العراقي وتوجهاته – ولو بنسبة قليلة. وتميزت إصداراتها بمستوى عالٍ من التقنيات الحديثة مع نشرها الواسع النطاق. علاوة على كل هذا وذاك، فإن المؤسسة الفكرية كانت تتمتع ببنية تليق فعلاً بتسميتها بيت الحكمة وإرثها التاريخي، أما بعد الاحتلال فتعرضت لهجوم مقصود الأبعاد.

العولة في جدول الأعمال والاهتمامات البحثية، وتأثيرها، بالتالي، في عملية تصميم البحوث وتنفيذها، ودور الجهات المانحة ومنظمات التمويل في ذلك.

ودارت مناقشات واسعة استغرقت ما يقارب الساعة ثم انتهت الجلسة الأولى باستراحة.

- ٢ -

وفي الجلسة الثانية الموسعة تمت مناقشة المحور الثاني «مشكلة التمويل في مراكز البحوث العربية». وتحدث فيها د. مهدي عبد الهادي (رئيس الجمعية الفلسطينية الأكاديمية للشؤون الدولية – فلسطين) عن مشاكل تمويل مراكز البحوث المتنوعة المشارب، ووفق ما طرحه من أفكار يمكننا أن نقسم تمويل المراكز إلى قسمين:

الأول: تمويل حكومي مباشر من قبل الدولة بحيث إن الباحثين هم موظفون في الدولة. ويتفرع عن هذا التمويل الحكومي مراكز البحوث القريبة والمرتبطة مباشرة بعملية صنع القرار ومؤسساته، ولكن تمويلها عالي المستوى، يختلف عن بقية مراكز البحوث المرتبطة بالدولة، وإن كان الاثنان ينبعان ويصبان في المصدر نفسه (الدولة).

والثاني: تمويل غير حكومي (القطاع الخاص). وهنا المشكلة الرئيسية، حيث إن هذا القطاع يقوم بتمويل مراكز البحوث بأشكال مختلفة، منها تمويل

استغرقت ساعة، ثم تلتها دعوة إلى الغداء.

- ٣ -

أما الجلسة الثالثة فاستهل محورها الثالث وعنوانه «الإصدارات، تقنيات النشر الالكترونية» د. خير الدين حسيب مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية، فاستعرض تجربة المركز الرائدة في الوطن العربي، وكيف استطاع القائمون عليه توفير هياكل العمل الفعلية ليصبح نموذجاً.

وتطرق إلى مصادر تمويل المركز، وبخاصة مصادر التمويل الذاتي الناجمة عن بيع إصدارات المركز التي حققت أعلى نسب بيع قياساً بإصدارات الوطن العربي الأخرى. وأكد وجود رجال أعمال وشخصيات أخرى تموّل المركز، وتحدث عنها بشفافية، بحيث يستنتج الفرد أن جميع مصادر تمويل مركز دراسات الوحدة العربية لم تؤثر على الإطلاق في استقلاليتها، وسياسته، وتوجهاته التي تخدم الأمة العربية، وتعالج أساساً القضايا والمشكلات والأزمات التي تواجهها.

وإلى ذلك تحدث د. حسيب عن الكادر الكفّي الذي بواسطته أصبح المركز في مصاف النماذج العالمية. وإصدارات المراكز من دوريات ونشريات ومجلات وكتب، والمحقة ما يقارب ٧٠ بالمئة من نفقات المركز، السبب الرئيس في إدامة

ودلت الباحثة على هذا الشأن من خلال عرض صور لبيت الحكمة المتحطم والمسلوب الإرادة والعلم، وكانت إحدى الصور مؤثرة للغاية، ومعبرة عن كومة أوراق وأبنية متهدمة، ومؤلفات متناثرة هنا وهناك.. ثم أكدت الباحثة أن هذه البناية منذ سقوط النظام، وبوجود المستشار الأمريكي، لم تكن هناك نية مطلقاً للإسهام في استعادة عافية هذا الصرح العظيم للعلم والثقافة ومنتدى اللقاءات العربية والإقليمية والدولية، ولكن بمساعدة البرنامج الإنمائي التابع للأمم المتحدة، والمنسق الثقافي لسلطة الاحتلال، وبعد العديد من المطالبات العراقية - وبخاصة من موظفي البيت وباحثيه وإدارته - تمّ اتخاذ إجراءات سريعة من أجل إعادة تأهيل البناية من قبل مكتب الإعمار في بغداد آنذاك.

وتمّ ترميم جزء بسيط للغاية وإعادة الباحثين والإدارة والموظفين الى العمل مؤقتاً إلى حين إعادة ترميم البناية كاملةً. وكان ذلك على حساب إلغاء القسم السياسي، وهو العمود الفقري لبيت الحكمة، وتحديد ندواته ومؤتمراته، لا بل حتى كلمات وآراء أعلامه... وعقدت أول ندوة في البيت للتدليل على ذلك، بعنوان «المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لعراق ما بعد الحرب»، وابتعدت الندوة عن أهم المتغيرات وهي: السياسية والأمنية والاستراتيجية، وكأنما أصبح بيت الحكمة ليس في العراق.

ودارت مناقشات في هذا المحور

من العلاقات الثنائية مع مؤسسات أخرى مماثلة، مع استمرار العلاقات الفردية (تنقل الباحثين) تحتل الحيز الأكبر من أشكال التعاون، ثم يليها التنظيم المشترك للندوات والمؤتمرات. وقد بذلت مراكز عربية جهداً واضحاً في إقامة علاقات ثنائية تعاقدية مستقرة مع مؤسسات بحثية مماثلة. وفي هذا السياق يشير د. جفال إلى توقيع مراكز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية عشر اتفاقيات في ثلاث سنوات (١٩٩٤ - ١٩٩٧).

وتطرق د. جفال إلى العديد من العوامل المعيقة لتطور التعاون والتنسيق بين المراكز المعنية، ولعل في مقدمتها طبيعة التخصص في الدراسات السياسية والإستراتيجية. ومسألة الاستقلالية التنظيمية والمالية والعلمية. ولم يغفل تغليب الاعتبارات السياسية، أو بالأحرى العامل السياسي في العلاقة البينية العربية، واعتباره عائقاً هائلاً أمام جميع أشكال التعاون والتنسيق. وأخيراً يربط كل المعوقات السابقة بحجم الاتفاق على البحث إذا كانت الدولة راغبة بشكل حقيقي، وبإرادة صادقة في النهوض بالبحث، وإنجاز البنى الأساسية الضرورية، وهذا يتطلب رصد ميزانيات قومية معتبرة.

وانتهى د. الجفال الى طرح مقترحات عملية لأسلوب التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي كإنجاز دليل لمراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية

حيويته وفعاليته. وتطرق أخيراً إلى أسس التعاون والتنسيق التي يتبعها المركز مع المراكز والمؤسسات والجامعات الأخرى من خلال ما يزودهم به من إصداراته، سواءً أكان ذلك مجاناً أم بأسعار مخفضة ليظل الوطن العربي مواكباً الحدث والمتغيرات على الساحة السياسية العربية والإقليمية والدولية أولاً بأول، ومعالجتها بأسلوب علمي أكاديمي موضوعي.

ومن ثمّ تمّ طرح تساؤلاتٍ واستفساراتٍ حول مركز دراسات الوحدة العربية من قبل الحضور وأجاب عنها د.خير الدين حسيب. واستغرقت هذه المناقشات ما يقارب الساعة، ثم أعقبتها استراحة.

— ٤ —

وفي الجلسة الرابعة تحدث د. عماد جفال (مدير مخبر البحوث ودراسات العلاقات الدولية - جامعة الجزائر - وهو نائب رئيس الجمعية العربية للعلوم السياسية) عن التنسيق والتعاون بين مراكز البحوث السياسية من خلال بحثه «دور مراكز البحوث والدراسات السياسية والإستراتيجية في الوطن العربي: التحديات والآفاق» راصداً مؤشرات واضحة لمستوى العلاقات بين مراكز البحوث والدراسات السياسية والاستراتيجية.

ولعل من بينها وصول عدد قليل من المراكز إلى مكانة إقليمية، وإقامة شبكة

سعد ناجي جواد أستاذ العلوم السياسية في جامعة بغداد، والأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية.

وعرض من خلال بحثه «مشكلات الباحثين في مراكز الدراسات السياسية والاستراتيجية العربية» أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه الباحثين في مراكز البحوث والدراسات، وفي مقدمتها إحساس الكادر البحثي بمستوى أدنى من مستوى الأستاذ الجامعي الأكاديمي، ومشكلة المصادر والمعلومات وانتقائيتها، والتمويل والمخصصات البحثية، وكيفية الرقي بمستوى البحث العلمي.

وكذلك مشكلة التخطيط السياسي الحكومي لهذه المراكز.. متطرقاً إلى مشكلات الباحثين في العراق. وعقد مقارنة بين المراكز البحثية العراقية في ما قبل الاحتلال وما بعده، ولاسيما في ظل تأثير البيروقراطية الحكومية في السابق فيها، وفقدان الأمن والأمان حالياً، علاوة على الاستمرار في إهمال الباحث العراقي ودوره في الإسهام في عملية صنع القرار السياسي، زد على ذلك المحاولات الأمريكية إغلاق بعض المراكز البحثية التي قد تؤثر مباشرة في أهداف أمريكا وحلفائها.

ولعل مركز الدراسات الفلسطينية، ومركز دراسات الوطن العربي الذي اغتيل مديره على أيدي مجهولين دليلان على ذلك. وذكر أن الأوضاع أخذت بشكل عام تؤثر في التوجهات السياسية والأيدولوجية

لتسهيل التواصل الشخصي، والتعاون بين المعنيين بالبحث في هذا الميدان من أبناء الأمة العربية ومن خارجها.

وشارك في الجلسة نفسها د. عبد الله محمد الصادق نائب الأمين العام لمراكز البحرين للدراسات الاستراتيجية – البحرين – متحدثاً أيضاً عن سبل تعزيز التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والدراسات في الوطن العربي.

وشارك أيضاً أ. شراف أحميد مستعرضاً من خلال بحثه «مراكز البحث وتأثير البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية في تنمية السياسات الحكومية: النظر في صندوق الحكامة للشرق الأوسط» وصنع الحكامة ودورها في دعم المشاريع البحثية المتعلقة بمشاركة المجتمع المدني والمؤسسات السياسية في آليات اتخاذ القرار وتأثيرها في أصحاب القرار مدخلاً جميع هذه المؤثرات في سبل التنسيق والتعاون بين مراكز البحثية ومؤسساتها في الشرق الأوسط.

ودارت مناقشات حول ما طرح أيضاً استغرقت ساعة، وانتهت بعد ذلك أعمال اليوم الأول بمجمل جلساته الأربع من الندوة.

- ٥ -

وفي اليوم الثاني الخميس ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ عالجت جلسات الندوة «مشكلة الكادر البحثي في مراكز الدراسات العربية». واستهل الجلسة د.

رمزية عبّر عنها تداعي النظام العربي، والتفوق التكنو-عسكري الأمريكي، وبداية مسيرة القطبية الأحادية، وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية. مؤكداً أن كل جيل له مميزات وسمات في بحوثه عبرت عن المرحلة التي يمر بها الوطن العربي، وعن معالجة بعض القضايا ذات المساس بالأمة العربية.

أنهت الجلسة سوسن إسماعيل عساف الباحثة في مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، وعضو الجمعية، ومعاونة الأمين العام للجمعية العربية للعلوم السياسية، بعرض مشكلات الباحثين الشباب في مراكز البحوث والدراسات السياسية العربية من خلال بحثها «مشكلات الباحثين الشباب العرب: العراق أنموذجاً» مستعرضة أهم المشكلات التي يعانيها الشباب العربي، والعراقي على وجه التحديد في هذه المراكز، سواء من ناحية المشكلات الشكلية أو الموضوعية. وعزتها الى ضعف المصادر وقليتها، وانعدام المجالات المتخصصة ذات المستوى الجيد التي توفر للباحثين الجادين والمتميزين من الشباب فرص النشر، بالإضافة إلى الافتقار إلى إطار إداري وتنظيمي وتشريعي للبحث، ما يؤدي إلى تهميشه وتجريده من قيمته الحقيقية، وهو السبب الرئيس لانعدام حرية الفكر والإبداع والتوجيه.

وأشارت إلى أن البحث العلمي العراقي، وبخاصة في عهد النظام السابق، يعاني توجيه الخطاب السياسي، والخضوع

للباحثين بسبب الخوف من الوصول بنتائج بحوثهم إلى حقائق البحث العلمي الأكاديمية والموضوعية البعيدة عن التحيز واللاموضوعية. ولم يغفل د.سعد ناجي جواد الحديث عن مراكز البحوث التي استحدثت بعد الاحتلال، والتي أخذت دوراً منافساً للمراكز الحكومية في مرحلة ما بعد الاحتلال، وبمختلف التوجهات، وإن كانت في الواقع لم تخرج عن معالجة مشكلات الديمقراطية وحرية المرأة، وحقوق الإنسان.

وتحدث عن محاولات الكثير من مراكز البحوث الأمريكية فرض تعاونها واتجاهاتها بشكل غير مباشر على الباحثين من خلال طرح صيغة البحوث المشتركة التي هي في حقيقتها نقل معلومات عن الواقع العراقي يتمّ توظيفها وفق ما يخدم البحوث الأمريكية، وبالتالي تخدم السياسة الاستراتيجية الأمريكية في العراق بخاصة، وفي الشرق الأوسط بعامة.

وفي الجلسة نفسها شارك أ.فارس أبي صعب (مدير التحرير والنشر في المركز اللبناني للدراسات) ببحثه «الباحثون الشباب في الوطن العربي: أزمة جيل أم أزمة مرحلة تاريخية؟ إشكاليات وأفكار للبحث» مشيراً إلى ثلاثة أجيال حكمت ببحوثها على مسيرة البحث العلمي العربي، ابتداءً جيل ما بعد نكبة ١٩٤٨، والجيل الثاني ما بعد هزيمة ١٩٦٧، ثم جيل ما بعد انهيار جدار برلين وحرب الخليج الثانية، وكل ما تحمله من معانٍ

الخليج) شرحاً تفصيلياً عن عمل المركز ودراساته وأقسامه المتخصصة وأهدافه ومشاريعه وتمويله وإصداراته وموقعه على الانترنت والكادر الكفّي الذي يضمه المركز وزمالاته البحثية ونتائجه وإصداراته وعلاقاته وندواته ومؤتمراته التي جعلته من نماذج مراكز البحوث في منطقة الخليج العربي.

- ٦ -

انتهت أعمال هذه الندوة بكلمة د. **علي الدين هلال** (رئيس الجمعية وأستاذ العلوم السياسية) معبراً عن شكره العميق لمركز أبحاث الخليج ولرئيسه الأستاذ عبد العزيز بن صقر على هذه الندوة المشتركة الهادفة إلى رقي مراكز الأبحاث والدراسات السياسية والاستراتيجية والبحث العلمي فيها إلى مستوى الإسهام، وبفاعلية، في صنع القرار السياسي العربي.

وقد عبّر في الختام جميع الحضور عن شكرهم وامتنانهم لمركز أبحاث الخليج على هذا التعاون البناء في خدمة الأمة العربية ومسيرتها العلمية البحثية وعملية صنع القرار السياسي فيها ■

للبيروقراطية والسلطة. وقد تسببت هذه السياسة بهجرة العقول الشابة النيرة بسبب البطالة، وبخاصة في حقل العلوم السياسية.

وركزت الباحثة في طرحها على مشكلة المنهجية البحثية وأهميتها، ففرّقت بين البحث العلمي وورقة العمل في المراكز البحثية التي تحاول أن تسهم في صناعة القرار السياسي.

ومن ذلك استنتجت المشكلة الأخرى التي يعانيها الشباب في الوطن العربي، الانترنت وعملية ال «cut-paste» التي أبعدت البحث عن المصادر الأساسية، وعن تحديد صواب المعلومة من خطأها. وتحدثت في النهاية عن استقطاب مراكز البحوث غير الحكومية التي ظهرت بعد الاحتلال وغير المعروفة التمويل للشباب الذي ينساق إلى العمل فيها خوفاً من بطالة في مستقبل مجهول.

وانتهت الجلسة الأولى بمناقشات متميزة نتيجة ما أثير من طروحات ومواضيع، واستغرق ذلك ما يقارب الساعة أعقبها استراحة.

في الجلسة الثانية قدّم أ. **عبد العزيز بن صقر** (رئيس مركز أبحاث